No. 4920 | الثلاثاء | 3 محرم 1446 هـ | 9 يوليو 2024 م | السنة السابعة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

استقبلت 8 مشروعات استثمارية أجنبية بقيمة 83 مليون دولار وفرت 329 فرصة عمل جديدة

«ضمان»: الكويت خامسا في قائمة أكبر المصدرين للمشاريع بالمنطقة العربية خلال 2023

تراجع متوسط ترتيب الدول العربية الى 104 عالميا في مؤشر «ضمان» المجمع لمناخ الاستثمار

دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة الإمارات تصدرت عربيا وحلت ما بين 18 و59 في الترتيب العالمي للمؤشر

السعودية استقطبت أكبر عدد لمشاريع الاستثمار العربي البيني وموريتانيا الأولى بالقيمة بحصة 53٪ من الإجمالي البالغ 66.3 مليار دولار

الدول العربية استقطبت 2001 مشروع أجنبيً استثماراتها 181 مليار دولار ومصر الأولى في القيمة بحصة 22٪

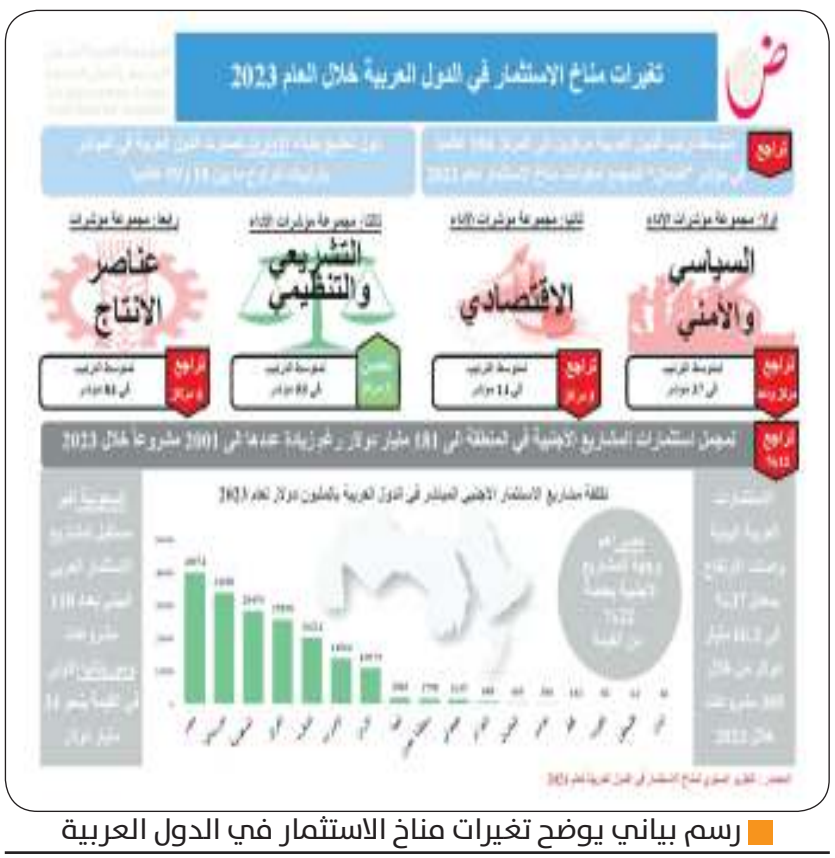

رسم بياني يوضح تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا 2023	الترتيب عالميا 2022	التغير Change	مؤشرات تقييم البيئة التشريعية والتنظيمية 2023	مؤشرات تقييم البيئة التشريعية والتنظيمية 2022	التغير Change	مؤشرات تقييم عناصر الانتاج 2023	مؤشرات تقييم عناصر الانتاج 2022	التغير Change	مؤشرات تقييم الوضع السياسي ومخاطر الدولة 2023	مؤشرات تقييم الوضع السياسي ومخاطر الدولة 2022	التغير Change	مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي 2023	مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي 2022	التغير Change
1	الامارات	11	10	(1)	2	17	15	17	18	(1)	20	21	1	15	16	1
2	قطر	31	34	(3)	1	59	58	33	34	(1)	44	40	(4)	36	39	(3)
3	السعودية	34	36	(2)	13	71	58	35	36	(1)	36	34	(2)	34	36	(2)
4	الكويت	43	40	2	11	44	33	39	41	2	43	42	(1)	43	41	2
5	سلطنة عمان	52	53	1	9	73	64	53	54	1	57	57	(1)	57	56	(1)
6	البحرين	64	59	5	4	68	64	52	48	4	56	52	(4)	56	52	(4)
7	المغرب	81	82	1	1	83	82	82	71	11	106	102	(4)	106	102	(4)
8	الأردن	83	87	(4)	1	47	46	76	77	1	127	116	(11)	127	126	(1)
9	الجزائر	90	95	(5)	7	107	100	108	104	(4)	90	97	7	90	102	(12)
10	مصر	97	103	(6)	9	96	87	87	88	(1)	118	117	(1)	118	117	(1)
11	تونس	107	114	(7)	15	85	70	86	82	(4)	122	118	(4)	122	122	0
12	العراق	112	128	(16)	4	115	111	112	112	0	78	77	(1)	78	90	(12)
13	ليبيا	122	125	3	1	122	121	122	117	(5)	116	121	5	91	113	22
14	جيبوتي	123	123	0	2	122	120	127	123	(4)	126	122	(4)	99	108	9
15	موريتانيا	141	137	4	3	117	114	123	121	(2)	117	119	2	104	99	(5)
16	لبنان	143	142	1	1	102	103	108	116	8	116	117	1	[illegible]	[illegible]	[illegible]
18	سوريا	174	175	1	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	1	116	117	1
19	اليمن	177	179	2	[illegible]	116	116	[illegible]	[illegible]	[illegible]	117	115	2	119	114	(5)
17	فلسطين	178	178	0	[illegible]	[illegible]	[illegible]	122	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	2	127	[illegible]	[illegible]
20	السودان	177	178	1	[illegible]	116	116	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	(1)	129	126	(3)
21	الصومال	179	175	(4)	4	116	112	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	(4)	119	115	(4)
					3	99	(2)	104	102		108	105	(3)	108	105	(3)

جدول يبين ترتيب الدول العربية على مؤشر «ضمان»

أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان»، أن الكويت حلت خامسا في قائمة أكبر المصدرين للمشاريع في المنطقة العربية في عام 2023 من واقع بيانات التقرير السنوي الـ39 لمناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2024.

وأوضحت المؤسسة في بيان صحفي أمس، أن ترتيب الكويت وفق التقرير ذاته جاء بواقع 13 مشروعا بقيمة 5ر2 مليار دولار «نحو 918 مليون دينار»، وفرت نحو ألفي فرصة عمل في وقت استقبلت الكويت ثمانية مشاريع استثمارية أجنبية مباشرة جديدة خلال العام 2023 بقيمة 83 مليون دولار أميركي «نحو 7ر27 مليون دينار كويتي» وفرت 329 فرصة عمل جديدة.

وذكرت أن الكويت جاءت في المرتبة الرابعة عربيا والـ41 عالميا في مؤشر «ضمان» المجمع لمكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2023، بعد تحسنها مركزين مقارنة بمؤشر العام 2022 إذ يرصد مؤشر «ضمان» أداء 158 دولة منها 21 عربية، في 190 مؤشرا رئيسيا وفرعيا في المجالات ذات الصلة بمناخ الاستثمار صادرة عن 33 جهة دولية.

وأشارت إلى أن الكويت حلت كذلك في المرتبة السادسة عربيا بقيمة استثمار أجنبي مباشر 1ر2 مليار دولار «نحو 688 مليون دينار»، بحصة بلغت 1ر3 في المئة من إجمالي الوارد للدول العربية والبالغ 7ر67 مليار دولار «نحو 2ر22 مليار دينار» لنفس العام.

أضافت أن الكويت حلت في المرتبة الـ14 عربيا بقيمة 6ر16 مليار دولار «نحو 5ر5 مليار دينار» وبحصة بلغت 5ر1 في المئة، من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية الواردة للدول العربية والتي تجاوزت التريليون دولار بنهاية العام 2023.

وأشارت المؤسسة إلى تأكيد تقرير مناخ الاستثمار أهمية أن تواصل حكومات الدول العربية، الإصلاحات الاقتصادية التي تسهم في تعزيز مناخ الاستثمار والأعمال على أراضيها، وبما يجعلها وجهة مستقطبة للاستثمارات الأجنبية بمختلف أنواعها.

من جهة أخرى أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» عن تراجع متوسط الترتيب العربي في مؤشر «ضمان» المجمع لمكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023، بمقدار مركزين الى المركز 104 عالميا متأخرا بفارق 25 مركزا عن المتوسط العالمي.

وأوضحت المؤسسة في افتتاحية التقرير السنوي الـ39 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024، والذي أطلقته المؤسسة أمس، من مقرها في دولة الكويت أن هذا التراجع الطفيف في المؤشر الذي يغطي 158 دولة منها 21 عربية ويعتمد على 190 من المؤشرات المركبة والفرعية الصادرة عن 33 جهة دولية جاء كمحصلة لتغير وضع الدول العربية في المجموعات الأربعة الرئيسية ذات الصلة بمناخ الاستثمار وفق ما يلي:

•مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي المكونة من 14 مؤشرا رئيسيا وفرعيا، شهدت تراجع متوسط ترتيب الدول العربية بمقدار 3 مراكز إلى المركز 92 عالميا. كمحصلة لتراجع متوسط الترتيب في 4 من أهم مؤشرات تقييم الأداء الداخلي و3 من مؤشرات التعامل مع الخارج، في مقابل تحسنه في 6 مؤشرات أخرى واستقراره في مؤشر الدين الحكومي.

•مجموعة مؤشرات الأداء السياسي والأمني المكونة من 37 مؤشرا رئيسيا وفرعيا، تراجع متوسط ترتيب الدول العربية بمقدار مركز واحد إلى المرتبة 108 عالميا، كمحصلة لتراجعه في عدد من مؤشرات تقييم المخاطر بما تراوح بين مركزين و5 مراكز، واستقراره في كل من مؤشر PRS لمخاطر الدول ومؤشرات التصنيف السيادي الصادرة عن وكالات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس للدول العربية.

•مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية المكونة من 55 مؤشرا رئيسا وفرعيا، شهد متوسط ترتيب الدول العربية تحسناً بمقدار 3 مراكز إلى المركز 99 عالميا ليظل دون متوسط الترتيب العالمي، كمحصلة لتحسن مؤشرات الحرية الاقتصادية والازدهار ومدركات الفساد ومخاطر الرشوة والتنافسية واتفاقيات الاستثمار بما يتراوح بين مركز واحد و8 مراكز، واستقرار الترتيب في مؤشر الحوكمة في مقابل تراجع بمركز واحد في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة.

•مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج المكونة من 84 مؤشرا رئيسا وفرعيا، شهد متوسط ترتيب الدول العربية تراجعا بمقدار 4 مراكز ليستقر في المركز 105 عالميا، كمحصلة لتراجع متوسط الترتيب في مؤشري التنافسية ومؤشري الطاقة والجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي، واستقراره في مؤشرات التنمية المستدامة والمعرفة والابتكار، وتحسنه في مؤشري الخدمات اللوجستية وتنافسية المواهب.

وعلى صعيد ترتيب الدول العربية في المؤشر المجمع لمناخ الاستثمار لعام 2023 حلت دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الترتيب عربيا. حيث جاءت الامارات في المرتبة الأولى عربيا والـ18 عالميا رغم تراجعها مركزا واحدا مقارنة بمؤشر العام 2022، وحلت قطر في المرتبة الثانية عربيا والـ34 عالميا رغم تراجعها 3 مراكز فيما حلت السعودية في المرتبة الثالثة عربيا والـ36 عالميا رغم تراجعها مركزين، وجاءت الكويت في المرتبة الرابعة عربيا والـ41 عالميا مع تقدمها مركزين، ثم حلت سلطنة عمان في المرتبة الخامسة عربيا والـ51 عالميا مع تقدمها مركزا واحدا، ثم حلت البحرين في المرتبة السادسة عربيا والـ59 عالميا مع تقدمها 5 مراكز في الترتيب العالمي لعام 2023.

اما مجموعة الدول التي تشمل المغرب والأردن والجزائر ومصر فقد حلت في منتصف الترتيب عربيا وما بين الترتيب 82 و103 عالميا على التوالي أي أفضل من المتوسط العربي، رغم تراجع ترتيبها عالميا باستثناء المغرب التي شهدت تقدما بمقدار 3 مراكز. وعلى صعيد بقية الدول العربية التي تشمل تونس والعراق وليبيا وجيبوتي وموريتانيا ولبنان وسوريا واليمن وفلسطين والسودان والصومال فقد حلت ما بين المركزين 114 و158 عالميا على التوالي أي دون المتوسط العربي وقريبة من مؤخرة الترتيب البالغ 158 عالميا.

وأشار التقرير الى أن المحصلة النهائية لتغيرات وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية انعكست سلبا على تكلفة المشاريع الأجنبية المباشرة الواردة الى المنطقة والتي تراجعت بمعدل 11 % الى 181 مليار دولار عام 2023، رغم ارتفاع عدد المشاريع بمعدل 20 % الى 2001 مشروع. كما تركزت تلك المشاريع في الامارات بحصة 60 % من عدد المشاريع، وفي مصر بحصة 22 % من التكلفة الاستثمارية، ولتبلغ قيمتها التراكمية في المنطقة خلال الـ 21 عاما الماضية 1.7 تريليون دولار من خلال أكثر من 18.2 ألف مشروع وفرت ما يزيد عن 2.45 مليون فرصة عمل.

وتوقع التقرير استمرار التراجع في المنطقة خلال عام 2024، لاسيما بعد انخفاض عدد المشاريع الأجنبية الواردة للمنطقة وفق قاعدة بيانات FDI Markets بمعدل 24 % والتكلفة بمعدل 61.5 % لتبلغ 27.4 مليار دولار خلال الربع الأول من العام 2024 مقارنة بنفس الفترة من العام 2023، وخصوصا إذا ما استمر توتر الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة ولاسيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان واليمن والسودان وبدرجة أقل سوريا وليبيا والعراق.

وعلى صعيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية وفق تقديرات الاونكتاد فقد شهدت تراجعا أيضا بمعدل 12.4 % لتبلغ 67.7 مليار دولار عام 2023، وقد استحوذت الامارات على 30.7 مليار دولار بحصة 45.4 % من الإجمالي العربي والسعودية على 12.3 مليار دولار بحصة 18.2 %، ومصر على 9.8 مليارات دولار وبحصة 14.5 %، وذلك بالتزامن مع تراجع حصة المنطقة لتبلغ 5.1 % من الإجمالي العالمي و7.8 % من إجمالي الدول النامية.

في المقابل أشار التقرير إلى استمرار النمو في الاستثمار العربي البيني خلال العام 2023، ولاسيما بعدما زاد عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل 20 % الى 305 مشروعات، والتكلفة بمعدل 37 % الى 66.3 مليار دولار خلال العام نفسه. حيث مثلت السعودية الوجهة الأولى بعدد 110 مشروعات بحصة تجاوزت 36 % من الإجمالي، فيما حلت موريتانيا في المقدمة من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة 34 مليار دولار وحصة 53 % من مجمل تكلفة المشاريع العربية البينية عبر مشروع واحد في قطاع الطاقة المتجددة.

وفي هذا السياق أكدت المؤسسة التي تعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم ومع احتفالها باليوبيل الذهبي لإنشائها وبلوغ الحجم التراكمي لعملياتها المضمونة نحو 30.6 مليار دولار بنهاية يونيو 2024، أنها ستعزز جهودها في مجال تقديم الخدمات التأمينية المتخصصة والبحثية والاستشارية، لاسيما مع تزايد حدة المنافسة على استقطاب الاستثمارات وفتح الأسواق التصديرية في ظل المستجدات السياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة.

وتقدمت المؤسسة بالشكر لجهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار والتصدير والجهات ذات الصلة في الدول العربية على تعاونها مع المؤسسة في إنجاز التقرير، وتأمل أن يسهم هذا التقرير ضمن أنشطة المؤسسة الأخرى، بالإضافة إلى الجهود الوطنية في تحسين مناخ الاستثمار في الدول الأعضاء واستقطاب المزيد من الاستثمارات العربية البينية والأجنبية.

يذكر أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» هي هيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، تأسست عام 1974 وتتخذ من دولة الكويت مقراً رئيسا لها. وهي حاصلة على تصنيف +A مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل SP، كما أنها تُعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم.

أغلقت تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 46. 68 نقطة

بورصة الكويت: تداول 17. 197 مليون سهم عبر 13936 صفقة بقيمة 6. 48 مليون دينار

شركات «عربي قابضة» و«م الأعمال» و«أهلية ت» و«بيوت» الأكثر ارتفاعا و«كميفك» و«يوباك» و«خليج» و«ثريا» الأكثر انخفاضا

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشرها العام 46. 68 نقطة، ليبلغ مستوى 36. 7052 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 98. 0 في المئة.

وتم تداول 17. 197 مليون سهم عبر 13936 صفقة نقدية بقيمة 6. 48 مليون دينار «نحو 2. 148 مليون دولار».

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 02. 0 نقطة ليبلغ مستوى 26. 5924 نقطة من خلال تداول 4. 55 مليون سهم عبر 4082 صفقة نقدية بقيمة 2. 8 مليون دينار «نحو 25 مليون دولار».

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 90. 89 نقطة ليبلغ مستوى 01. 7692 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 18. 1 في المئة من خلال تداول 7. 141 مليون سهم عبر 9854 صفقة بقيمة 4. 40 مليون دينار «نحو 2. 123 مليون دولار».

في موازاة ذلك انخفض مؤشر «رئيسي 50» 34. 3 نقطة ليبلغ مستوى 42ر5725 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 06ر0 في المئة من خلال تداول 9. 37 مليون سهم عبر 2817 صفقة نقدية بقيمة 7. 6 مليون دينار «نحو 4. 20 مليون دولار».

وكانت شركات «عربي قابضة» و«م الأعمال» و«أهلية ت» و«بيوت» الأكثر ارتفاعا، فيما كانت شركات «كميفك» و«يوباك» و«خليج» و«ثريا» الأكثر انخفاضا.

بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 46. 68 نقطة